



نشرة "الرباط"

العدد 52 مايو 2019

الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية جمعية علمية أهلية مشهورة فى وزارة الشؤون الاجتماعية والتأمينات فى جمهورية مصر العربية برقم 157 لسنة 1988

البريد الإلكتروني : asfer.egypt89@gmail.com

المحتويات

- الإفتتاحية..... 2
- نشاط الجمعية 4
- مقال فى السياسات الاقتصادية العربية 6
- تقارير إقتصادية " تقرير عن مؤتمر علمى تحت عنوان " نحو إستراتيجية للنهوض
بواقع محافظة البصرة " والذى عقد فى مركز دراسات البصرة والخليج العربي 9
- شخصية العدد..... 14
- جديد المكتبة الاقتصادية العربية..... 17
- وجه من الجمعية الدكتور جميل عبد الخالق العريقى 23

يصدر العدد الثاني من نشرة " الرباط " للعام 2019 في شهر مايو/أيار والذي يصادف شهر رمضان المعظم شهر التوبة والغفران نتمنى قبول الطاعات وصالح الأعمال لكل أعضاء الجمعية ومنسوبيها من المسلمين وأن يعود عليهم وهم في أفضل حال. أيضا يصدر هذا العدد والمشهد الاقتصادي العالمي والعربي يموج بالأحداث المتلاحقة وبالأخص أخبار الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين واحتمالات فشل المفاوضات التجارية بين البلدين ونذر العودة للحماية التجارية من جديد، فضلا عما تشهده منطقتنا من صراعات وحروب أسهمت في تدمير البنيات التحتية وزيادة إفقار شعوبها. وكل هذه الاحداث وغيرها من اضطراب السياسات الاقتصادية في العديد من بلدان المنطقة والاقتصاديات الناشئة ينذر بتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي ويضع العديد من الصعوبات أمام تحقيق إنجازات تذكر على مستوي أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

في ظل هذه التطورات والتي تلقي بظلالها القاتمة علي جميع الأنشطة العلمية والبحثية وأنشطة الجمعيات الطوعية غير الهادفة للربح ، فقد واصلت جمعيتكم "الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية" تأدية عملها بقوة ويسير موسمها العلمي الثقافي للعام 2018-2019 بنجاح منقطع النظير ، حيث وصل عدد ورش العمل المنفذة في هذا الموسم حتي تاريخه الي سبعة ورش عمل وتخطط الجمعية لعقد مؤتمر علمي جامع بإذن الله في شهر ديسمبر القادم ببيروت . علاوة على ذلك فقد بذلت الأمانة العام للجمعية جهوداً كبيرة لترتيب وتجديد مقر الجمعية بالقاهرة ليوفر البيئة المناسبة لرواد الجمعية من الباحثين والدارسين والضيوف وبالصورة التي تلائم إسم وسمعة الجمعية وليتزامن هذا التجديد للمقر مع احتفالات الجمعية بمرور ثلاثين عاماً على إنشائها وهو حدث تخطط له إدارة الجمعية للاحتفال به قريبا بصورة مشرفة ولائقة.

وما كان لكل هذه الجهود التي يقودها مجلس إدارة الجمعية وأمانتها العامة أن تكفل بالنجاح لولا دعم أعضاء الجمعية لها بالرأي والمقترحات والمبادرات فضلا عن الإشتراكات وصور الدعم المختلفة من المؤسسات الصديقة ونتمنى أن تتواصل هذه الجهود لما فيه الخير لمستقبل أفضل لفكرنا الاقتصادي العربي.

وكل عام وأنتم بخير ،،،

أعضاء مجلس الإدارة

- أ.د. احمد منير الحمش
خبير اقتصادى بمركز الدراسات بسوريا .
الرئيس
- أ.د. عبد الفتاح العموص
أستاذ التعليم العالى متميز بكلية الاقتصاد والتصرف -
صفاقس - تونس .
نائب الرئيس
- أ.د. أشرف السيد العربى
وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري مصر (سابقا)
أ.د. أشرف السيد العربى
- أستاذ بمعهد التخطيط القومى بالقاهرة .
الأمين العام
- أ.د. محمود محمد رضا فتح الله
مستشار اقتصادى بجامعة الدول العربية - القطاع
الاقتصادى - القاهرة .
أمين الصندوق
- أ.د. البير بطرس داغر
أستاذ بكلية الاقتصاد وإدارة الاعمال - بيروت - لبنان .
عضو مجلس الإدارة
- أ.د. سمية أحمد على عبد المولى
أستاذ الاقتصاد والتجارة الخارجية - كلية التجارة وإدارة
الأعمال - جامعة حلوان - القاهرة .
- أ.د. فتح الرحمن صالح
خبير مصرفى وأستاذ جامعى بالخرطوم السودان .
عضو مجلس الإدارة
- أ.د. محمد عبد الشفيق عيسى
أستاذ متفرغ - بمعهد التخطيط القومى - القاهرة

أعضاء اللجنة التنفيذية

- أ.د. احمد منير الحمش
الرئيس
- أ.د. أشرف السيد العربى
الأمين العام
- أ.د. محمود محمد رضا فتح الله
أمين الصندوق
- أ.د. البير بطرس داغر
عضو مجلس الإدارة

هيئة الأمانة العامة

- أ.د. أشرف السيد العربى
الأمين العام
- أ.د. محمود محمد رضا فتح الله
أمين الصندوق
- أ.د. سمية أحمد على عبد المولى
عضو مجلس الإدارة
- أ.د. محمد عبد الشفيق عيسى
عضو مجلس الإدارة

هيئة تحرير مجلة بحوث اقتصادية

- أ.د. محمد عبد الشفيق عيسى
رئيس هيئة التحرير
- أ.د. سمية أحمد على عبد المولى
نائب رئيس هيئة التحرير
- أ.د. البير بطرس داغر
عضو هيئة التحرير
- أ.د. على همال
عضو هيئة التحرير
- أ.د. عبد الفتاح الجبالى
عضو هيئة التحرير

الإشتركات

تناشد الجمعية السادة الأعضاء بضرورة الإسراع بسداد متأخرات اشتراكاتهم عن السنوات السابقة وكذا اشتراكاتهم عن العام الحالى 2019 و يمكنكم سداد الاشتراكات بإحدى الوسائل التالية .

نقدا أو بشيك : مصرفى بإسم الجمعية العربية للبحوث

الاقتصادية وعلى عنوانها بالقاهرة

تحويل بنكى : على حساب الجمعية رقم

(1303070758803500016) بالجنيه المصرى ،

وحساب رقم (1303060758803500016) بالدولار

الأمريكى، على البنك الأهلى المصرى - فرع الخليفة المأمون

- بالقاهرة .

محرر النشرة

الأستاذ الدكتور / فتح الرحمن صالح

عضو مجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

أولاً: نشاط مجلس الإدارة للعام 2019 :

استعرض المجلس في اجتماعه **الأول للعام 2019** والذي عقد يوم السبت الموافق 2019/01/26 بمقر الجمعية بالقاهرة عدة موضوعات منها:

1. الموقف المالي للجمعية وأفضل البدائل المتاحة لإستثمار موارد الجمعية.
2. تنظيم إحتفالية بمناسبة مرور 30 عاماً على تأسيس الجمعية بإعتبارها مناسبة جيدة لتكريم الرواد الاقتصاديين من أمثال الدكتور/ سمير أمين وغيرهم وإقتراح برنامج المنح البحثية لشباب الباحثين ليقدموا أبحاثاً محكمة حول أبحاث ودراسات هؤلاء الرواد.
3. عقد المؤتمر العلمي الخامس عشر للجمعية في بيروت يومي 13-14 ديسمبر 2019 بعنوان "التنمية العربية بين التحديات الراهنة وآفاق الثورة الصناعية الرابعة".
4. طباعة مجلة بحوث اقتصادية عربية في القاهرة بدلاً من بيروت وتشكيل هيئة تحرير جديدة برئاسة د/ محمد عبد الشفيق عيسى ، كما تم تشكيل هيئة استشارية للمجلة .
5. إعادة اصدار النشرة الدورية للجمعية "الرباط" (كل شهرين) حيث صدر منها عدد مارس 2019 وينتظر أن يصدر العدد الجديد من النشرة في مايو إن شاء الله.
6. في إطار تنمية أواصر التعاون بين الجمعية والجهات النظيرة ذات الصلة فقد بحث المجلس موضوع التعاون بين الجمعية والمعهد العربي للتخطيط بالكويت.

نشاط الأمانة العامة خلال العام 2019 :

1. التجهيز لإجتماعات مجلس الإدارة ولأنشطة الجمعية المتعلقة بالموسم الثقافي العلمي 2018-2019
2. إعادة تجديد مقر الجمعية وتأثيثه ليكون لائقاً للباحثين والأعضاء والضيوف الذين يحضرون فعاليات الجمعية التي تعقد في مقرها.
3. إعادة تنظيم مكتبة الجمعية لتسهيل ووصول الباحثين إليها.
4. مباشرة الأعمال الروتينية المتعلقة بالإتصالات والخطابات مع الجهات ذات الصلة لتيسير أنشطة الجمعية.

ثانيا : نشاط الجمعية الموسم الثقافي للجمعية 2018/2019
ملخص وقائع ورشة العمل السادسة للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية للعام 2018 / 2019



عقدت الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ورشة العمل السادسة للموسم الثقافي لعام 2018 - 2019، بعنوان " واقع وافاق تطوير مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البلدان" وذلك بمقر الجمعية 2 مايو/ آيار 2019 . تحدث فيها الأستاذ الدكتور / فتح الرحمن علي محمد صالح - باحث اقتصادي ومصرفي من السودان ، وقد تناولت الورقة عدة نقاط هامة تضمنت مفاهيم ومبادئ الشراكة بين القطاعين العام والخاص وأسسها وأهميتها وأهدافها وواقعها في المنطقة العربية والمتطلبات لتعزيزها في اقتصاديات المنطقة العربية .

الإشتراكات

تناشد الجمعية السادة الأعضاء بضرورة الإسراع بسداد متأخرات اشتراكاتهم عن السنوات السابقة وكذا اشتراكاتهم عن العام الحالي 2019 و يمكنكم سداد الاشتراكات بإحدى الوسائل التالية .

نقدا أو بشيك مصرفى بإسم الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية وعلى عنوانها بالقاهرة

تحويل بنكى

على حساب الجمعية رقم (1303070758803500016) بالجنيه المصرى ، وحساب رقم (1303060758803500016) بالدولار الأمريكى، على البنك الأهلى المصرى - فرع الخليفة المأمون -

بالقاهرة .

مقال فى السياسات الاقتصادية العربية



معوقات التنمية المستجدة فى العقد الأخير

الأستاذ الدكتور / عبد الحميد الزقلى¹

إضافة إلى مشاكل ومعوقات التنمية التقليدية التي ورثتها بلداننا من عهود الاستعمار ومن أهمها قلة الموارد وضعف رأس المال والقدرة على الاستثمار، وحالة الفقر وتدهور مستويات التعليم والصحة العامة، وبالتالي نقص الكوادر وتخلف الإدارة، فإن التطورات الدولية والإقليمية خلال السنوات العشر الماضية 2008-2018 هي تطورات شديدة الأثر على التنمية طرحت معوقات إضافية، وأخص بالذكر هنا الأزمة المالية العالمية 2008 وتداعياتها ثم ثورات الربيع العربي وما تمخض عنها منذ عام 2011 وما بعدها من حروب إقليمية وداخلية، وانخفاض وتذبذب أسعار النفط العالمية (2014)، وانتشار وتعاظم حركات الإرهاب وحروبها على الشعوب ومكتسباتها في المنطقة.

إن وضع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوقت الحاضر في عدد من الدول العربية مثل المريض الذي تتراوح حالته بين التراجع أو الاستقرار السلبي، نتيجة لانخفاض الاستثمار وبالتالي تراجع الإنتاج والدخول وحركة التشغيل، أو وجود نزاعات داخلية وأهلية عطلت التنمية، أو حروب قضت على البنى الأساسية وعطلت التعليم وسببت تراجع الخدمات الأساسية، وما الحرب على الارهاب، مع ضرورتها إلا استنزاف للموارد التي كان بالإمكان تخصيصها للتنمية في مختلف مناحي الاقتصاد.

لقد كان للأزمة المالية العالمية، وانخفاض وتذبذب أسعار تصدير النفط الأثر المباشر في تراجع إيرادات عدد كبير من الدول العربية، وبالتالي تقلص إنفاقها الاستثماري، مما حدد من إمكانات التشغيل، ناهيك عن الأثر السلبي المباشر على المساعدات الإنمائية من قروض ميسرة ومنح، وهو ما ترك آثار غير مباشرة سلبية على الدول العربية الأخرى المتلقية للعون وإمكانات التنمية بها.

– دولة الكويت

1 برنامج تمويل التجارة العربية – / دولة الإمارات العربية المتحدة ، وعضو في الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية – القاهرة / جمهورية مصر العربية .

أن ثورات الربيع العربي في عدد من الدول العربية التي بدأت في عام 2011 وما تلاها كانت ضد دكتاتوريات الاستئثار بالسلطة، والفساد، وتبديد الثروات، وعدم العدالة الاجتماعية، وإن كانت قد ترتب عليها، ولسوء الإدارات السابقة وهيكلتها القبلية والعائلية والعنصرية، صراعات وحروب داخلية بأشكال مختلفة تسببت في تجميد التنمية وتراجع الإنتاج والدخل ومخصصات الاستثمار ووقف حركة التشغيل والتوظيف وتدهور الأحوال المعيشية.

إن أخطر ما تواجهه التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية بعد الأحداث السابقة، ونشوء وتوسع الحركات الارهابية، التي أصبحت تحارب الدول، هو خطر انهيار الدولة الوطنية "بحيث أصبح الحفاظ على الدولة الوطنية ومؤسساتها " الآن هو الهدف الأول والأسمى في هذه المرحلة، بعد أن كنا نستهدف التكامل بل الوحدة، فالأمن والسلام الاجتماعيين مهددان بالفقر والإرهاب، وهو ما زاد مسؤولية التنمية في الوقت الحاضر، إذ لم تعد التنمية لهدف تحقيق الرفاه ورفع مستوى المعيشة فقط، بل لا بد أن يسبق ذلك ويرافقه تحقيق أمن وسلامة الوطن والمواطن الذي يجب أن يتمتع بالحرية وتكافؤ الفرص إذ لا تنميه بدون ذلك وهذا أحد دروس الربيع العربي، كإطار عام وبيئة ضرورية لنجاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية.

ولا يجب أن نغفل في هذا الاستعراض السريع، مخاطر التدخل الخارجي، التي تؤثر مباشرة في الدول العربية وتستهلك ثرواتها ومواردها وتستهدف كيانهما السياسي والثقافي والأمني وقد تركز انقساماتها.

أن الأعباء الجمة لكل ما سبق، زادت من تفاقم مشكلة البطالة، المشكل الأم للتنمية، من وجهة نظري المتواضعة، بكل ما تعنيه من ضرورة الاستثمار الكثيف لخلق فرص عمل جديدة، ولا بد لمعدلات الاستثمار والتشغيل أن تزيد عن معدلات قوى العمل الجديدة الداخلة إلى سوق العمل لامتصاص البطالة المتراكمة، والتي لها آثار سلبية على حالة الفقر والظواهر الاجتماعية ذات الارتباط والمخاطر التي يمكن أن تسببها انتشار البطالة والفقر وأعراضهما.

فليس من المستغرب أن تصبح " معالجة مشكلة البطالة " هي الشغل الشاغل لحكوماتنا العربية فهي جوهر التنمية، في الحاجة إلى استثمارات جيدة وكبيرة وخلق فرص كافية للتوظيف، وإيجاد دخول جديدة، وتحسين نوعية التعليم والارتقاء بالمستوى المعيشي والاجتماعي . فمعضلة البطالة عامة وبطالة الشباب خاصة، تحتاج إلى حلول ومقاربات جديدة وفكر خلاق لتكريس التطور العلمي والتقني لخدمة التنمية .

ومن هنا فإن قضية أولويات التنمية هي مسألة حساسة وهامة، وتوزيع الموارد على تلك الأولويات وتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية لحل معضلات التنمية بكل جوانبها الانسانية والاجتماعية والاقتصادية، وكلنا تعلمنا أن الموارد، مهما كانت، فهي محدودة مقارنة بالاحتياجات، وهذا جوهر الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية، ولذلك كانت العناية بتحديد الأولويات من مهام التخطيط الأولي والجديرة بالاهتمام في الوقت الحاضر، بعد أن تعددت العقبات والمشاكل والمخاطر التي تواجه التنمية .

أن برامج التنمية ومواجهة التحديات القائمة لا بد أن تكون برامج قوية ودقيقة، وعلى مستوى تلك التحديات الجسيمة والعميقة، وهو ما يتطلب، ابتداءً، دعم الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي باعتماد التشاركية في صنع القرار على مختلف المستويات ولاحتماء كل فئات المجتمع، وإعطاء أهمية للبعد الاجتماعي في استثمارات التنمية وتوزيع عوائدها، وخلق مواقع جديدة للعمل، وتحقيق التوازن الجغرافي لذلك، والاهتمام بالشباب في هذا المضمار بتعليمه وتدريبه وتشغيله وفتح كل الأبواب أمامه للإبداع والعمل، والقضاء على كل صور الفساد . وأخيراً وليس آخراً، لا بد من إحياء أواصر التكامل الاقتصادي العربي لتحقيق استغلال أفضل وأرقى للموارد الاقتصادية الانسانية والطبيعية، وتعظيم العائد لكل الدول العربية من المشاريع المشتركة والسوق العربية الأكثر اتساعاً.

الإشراكات

تناشد الجمعية السادة الأعضاء بضرورة الإسراع بسداد متأخرات اشتراكاتهم عن السنوات السابقة وكذا اشتراكاتهم عن العام الحالي 2019 و يمكنكم سداد الاشتراكات بإحدى الوسائل التالية .

نقداً أو بشيك

مصرفى بإسم الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية وعلى عنوانها بالقاهرة

تحويل بنكى

على حساب الجمعية رقم (1303070758803500016) بالجنيه المصرى ، وحساب رقم (1303060758803500016) بالدولار الأمريكى، على البنك الأهلى المصرى - فرع الخليفة المأمون - بالقاهرة .

تقارير اقتصادية

تقرير عن مؤتمر علمي تحت عنوان "
نحو إستراتيجية للنهوض بواقع محافظة البصرة"
أ.د. هيثم عبد الله سلمان¹



ضمن الفعاليات العلمية للعام الدراسي 2017، 2018 عقد مركز دراسات البصرة الخليج العربي / جامعة البصرة مؤتمرها الدولي التاسع بعنوان " نحو إستراتيجية للنهوض بواقع محافظة البصرة" وبالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور الالمانية (KAS) وقد عقد المؤتمر في رحاب قاعة مركز دراسات البصرة والخليج العربي، وكان تحت شعار ((البصرة عاصمة العراق الاقتصادية))، وقد استمرت جلسات المؤتمر يوما 8-9 اكتوبر 2017 .

أهمية المؤتمر :

تأتي أهمية البصرة من الناحية الاقتصادية لأنها ترفد الاقتصاد العراقي بأكثر من 60 % من الإيرادات العامة للدولة، فضلاً عن أهميتها الجغرافية التي تحد بثلاث دول وإطلالها على الخليج العربي.

¹ كلية الإدارة الصناعية -

هدف المؤتمر :

يهدف المؤتمر إلى الارتقاء بواقع محافظة البصرة وبما يعزز مكانتها الاقتصادية التي ترفد بقية المحافظات العراقية بالموارد المالية التي مصدرها عوائد صادراتها النفطية، فضلاً عن كونها من المدن التي تملك احتياطياً نفطياً كبيراً في العالم .

محاوِر المؤتمر :

1- مقومات البصرة الاقتصادية

البنى الارتكازية (المطارات، والمدينة الرياضية، والكهرباء، والموانئ، والمشاريع الصناعية والخدمية)، الاستقرار الأمني، والموقع الجغرافي، الموارد الطبيعية

2- الإمكانيات الهيدروكربونية في البصرة

النفط الخام، والغاز الطبيعي.

3- إدارة موارد البصرة المالية ومدى انعكاسها على واقع التنمية في البصرة

موارد البترودولار، وموارد تنمية الأقاليم، وموارد الوزارات.

4- نحو بصرة مزدهرة من دون نفط بالإفادة من التجارب الدولية

5- تحديات التلوث البيئي في البصرة

الأثار النفطية، وآثار الحروب والنزاعات والعمليات الإرهابية، وآثار التلوث المستورد .

6- الآفاق المستقبلية للاستثمار في البصرة

القطاع النفطي، والجامعات المنتجة (الكليات والمراكز البحثية)، وإنتاج الطاقة المتجددة، الأهوار وفق لائحة التراث العالمي، والمواقع الأثرية، والأماكن الموقوفة (الوقف) .

وقد تسلمت اللجنة التحضيرية للمؤتمر أكثر من 67 ملخصاً لأبحاث تتعلق بمحاوِر المؤتمر كافة، وقد أجازة اللجنة العلمية للمؤتمر حوالي 50 ملخصاً، وبعد استلام البحوث كاملة جرى تقييمها علمياً وتم قبول 33 بحثاً، بيد أن وبسبب ضيق الوقت بحسب جلسات المؤتمر التي انقسمت إلى جلستين صباحية ومساءنية وليومين على التوالي، فقد تم اختيار 18 بحثاً من بين 33 بحثاً للإلقاء فقط، أما العدد الباقي من البحوث والبالغ عددها 15 بحثاً فقد جرى قبول نشرها في وقائع المؤتمر من دون إلقاءها في الجلسات؛ وقد جرى تخصيص 15 دقيقة لكل باحث لطرحة الأفكار الرئيسة لبحثه، وقد شارك في المؤتمر كبار الباحثين من البلاد العربية ومن بينها مصر والجزائر وفلسطين والإمارات العربية المتحدة والسودان، وقد ترأس جلسات المؤتمر مجموعة من كبار أساتذة الجامعات

ومن بينهم الأستاذ الدكتور فهد مزبان خزار مدير مركز دراسات البصرة والخليج العربي في جامعة البصرة، والأستاذ الدكتور هيثم عبدالله سلمان رئيس قسم الدراسات الاقتصادية في مركز دراسات البصرة والخليج العربي ومنسق المؤتمر مع منظمة كونراد الألمانية، والأستاذ المساعد الدكتور يحيى حمود حسن عميد كلية الإدارة الصناعية للنفط والغاز في جامعة البصرة للنفط والغاز وغيره . وقد اختتم المؤتمر بمجموعة توصيات كانت من أهمها:

توصيات المحور الاقتصادي

- نظراً للدور الكبير لموارد النفط في محافظة البصرة في بزوغ الاقتصاد الريعي، ومن ثم الدولة الريعية في العراق، لذا ينبغي أن تُعد البصرة عاصمة العراق الاقتصادية بشكل فعلي وليس ورقياً، وذلك لمساهمتها الكبيرة في تمويل الميزانية العامة، وفي تكوين الناتج المحلي الإجمالي.
- ضرورة مكافحة مظاهر الفساد بكل أشكاله ولاسيما التي لا تحتاج إلى تشريعات أو قوانين أو تكاليف مالية؛ وذلك من خلال اعتماد المعايير المهنية في اختيار الكفاءات في إدارة المؤسسات الحكومية في البصرة.
- إعداد الخطة الخمسية الإستراتيجية التنموية للبصرة للمدة (2017-2021) في ضوء البيانات المتاحة ومعدلات النمو.
- إعداد نشرة بالفرص الاستثمارية المتاحة في محافظة البصرة، تشمل جميع المشاريع التي يمكن للمستثمر الأجنبي والمحلي الاستثمار فيها سواءً أكانت لمشروع متوقفة أم جديدة.
- اعتماد فلسفة للتعليم العالي جديدة ومتقدمة وملائمة؛ تتسجم مع احتياجات سوق العمل المحلي والإقليمي، بحيث لا ينظر إلى مفهوم الجامعة المنتجة فقط، ولكن ينظر إلى مفهوم الجامعة المنتجة التنموية.
- الإفادة من التجارب الدولية في إنشاء مدن بعيدة عن المورد الوحيد (النفط أو غيره) في إيراداتها، مع مراعاة الخصائص والمميزات التي تمتلكها البصرة.
- مطالبة الحكومة الاتحادية بالديون المستحقة لمشروع البترودولار للسنوات السابقة؛ لأنها ديون مستحقة بحكم القانون النافذ، وفي حال عدم قدرة الحكومة الاتحادية على سدادها بسبب سياسة التقشف الحالية، يمكن تسديدها للحكومة المحلية من خلال بيع بعض المشاريع الحكومية العامة لصالح الحكومة المحلية، أو فرض سعر فائدة على الديون المستحقة على الحكومة الاتحادية.
- تفعيل دور البنوك والمصارف في تنشيط الاستثمار، من خلال تثقيف الجمهور بثقافة الادخار، واعتماد سياسة جديدة في عملية سعر الفائدة التصاعديّة مع طول المدة الزمنية.

- إعداد مسودة لقانون النفط والغاز يحفظ حقوق البصرة، ويعالج الأختلالات التي صاحبت عقود جولات التراخيص التي أقرت بعيداً عن إدارة الحكومة المحلية .
- إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصناعية والزراعية والخدمية المتوقفة في البصرة، للوقوف على إمكانية إعادة أعمارها وفق معياري الربحية الحكومية والتجارية معاً، وبما ينسجم مع المعايير الدولية، ومن ثم يتخذ القرار المناسب بشأن كل مشروع على حده، فيما إذا كان بإمكان الحكومة إعادة الأعمار بجهودها الذاتية، أو عرضة للاستكتاب بالأسهم ووفق القوانين النافذة في حال عدم قدرة الحكومة على إعادة الأعمار.
- إشراك وزارة العلوم والتكنولوجيا كجهة استشارية والإفادة من خبراتها التي تتمتع بها ولاسيما مديرية علوم وتكنولوجيا البصرة.

توصيات المحور السياسي

- تنمية علاقة البصرة بالدول المجاورة بما يضمن تحول هذه الدول إلى عامل مساعد في استقرار البصرة ونهوضها الأمني والاقتصادي.
- دراسة العوامل التي ستؤدي إلى مكافحة الإرهاب والجريمة والنزاعات العشائرية بما يحقق بيئة بصرية آمنة تكون منطلقاً لتطور المجتمع البصري في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمستقبلية.
- توظيف دور المرجعية الدينية ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية للاشتراك في إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الأساسية التي يعاني منها المجتمع البصري بما يحقق ازدهار التعايش السلمي في البصرة.
- معرفة الطريق الأمثل لرسم مستقبل البصرة من خلال الدراسات والبحوث التي تحدد النظام الأمثل لإدارة البصرة هل هو النظام المركزي أم اللامركزية أم الفيدرالي بعد تعزيز وحدة العمل السياسي بين القوى المحلية في البصرة.

توصيات المحور الجغرافي

- الاستفادة من الموقع الجغرافي لمحافظة البصرة لأنها تحتل موقعاً استراتيجياً يؤهله لان تكون لها دور مميز في العراق وعاصمة اقتصادية له، .

- التعرف على أهم الخصائص العمرانية والاجتماعية والاقتصادية للمناطق العشوائية واستعراض التجارب الإقليمية والعالمية ومعرفة أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين التجربة المحلية . ووضع إستراتيجية عامة لإيجاد بدائل قابلة للتطبيق للمناطق العشوائية.
- تطبيق أحكام وتفعيل القوانين النافذة ودعم القدرات المؤسسية ويتطلب ذلك تأهيل وتدريب الكوادر المسؤولة عن تطبيق القوانين البيئية ، وإعداد وتنفيذ برنامج وطني للرصد البيئي . ووضع خطط لمعالجة المشكلات الناجمة عن أنواع التلوث مثل تحسين نوعية الهواء وإدارة المخلفات.
- إيجاد قاعدة بيانات طبيعية وبشرية أثرت على الامتداد العمراني في كافة أرجاء المحافظة او المدينة واستخدامها عند تخطيط وتطوير الأراضي المختلفة داخل الحيز الحضري بإجراء مسح ميداني للتجاوزات الحاصلة ومعالجتها.
- استثمار المناطق السياحية والأثرية في توفير الموارد الاقتصادية للمحافظة ، فضلاً عن عدها مناطق ترفيهيه تحقق الرفاهية والراحة النفسية.

توصيات المحور الثقافي والاجتماعي

- حث الجهات المختصة في التعليم لإيلاء حب الوطن والمواطنة أهمية استثنائية من خلال المناهج الدراسية والمحاضرات التربوية والأخلاقية التي تلقى على الطلبة.
- قيام الحكومة المحلية باتخاذ الإجراءات التي من شأنها إن تقضي على ظاهرة العشوائية وتشويه منظر مدينة البصرة.
- حث وسائل الأعلام بصورة عامة للقيام بدورها في تنقيف الأجيال القادمة وتوعيتها من خلال البرامج التلفزيونية ووسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الاتصال السمعية والمرئية والمكتوبة (النشرات المدرسية والأبحاث والكتب).

وفي الختام لا يسعني إلا أن نشكر مؤسسة كونراد اديناور الالمانية (KAS) على رعايتها الكريمة لعقد مؤتمرننا والشكر الموصول لجميع الباحثين المشاركين في انجاح مؤتمرننا، واعتزازنا الشديد لمن لم يحضر من الباحثين المقبولة بحوثهم، والشكر والتقدير للحضور كافة وجميع اللجان القائمة متمنين لهم دوام التوفيق والسداد خدمة لعراقنا الحبيب وبصرتنا الفيحاء موطن السياب والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

شخصية العدد



الأسم منذر أحمد جاد الله الشرع

تاريخ الميلاد 06/03/1950

السيرة الدراسية

الثانوية العامة مدارس الأقصى/ عمان/ 1968

البكالوريوس اقتصاد وعلوم سياسية/ جامعة بيروت العربية/ لبنان/

1972

دبلوم عالي الدراسات الإدارية / كلية برايتون التكنولوجية/ بريطانيا/

1975

الماجستير اقتصاد / جامعة ويلز / سوانزي/ بريطانيا / 1977

الدكتوراة اقتصاد / جامعة ويلز / سوانزي / بريطانيا / 1981

السيرة العملية والمهنية

رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي / المملكة الأردنية الهاشمية 2013-2017

- عميد كلية الملك طلال للأعمال والتكنولوجيا / جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا / تشرين أول 2012-تشرين أول

عمان 2013

مستشار وخبير اقتصادي مستقل . مشاريع مع UN-ESCWA ؛ USAID

UNICEF and ؛ Chemonics International؛ ENGICON؛Projects أيلول 2009-تشرين أول 2012

؛UN-HABITAT "WATSAN Project -Iraq"

مستشار تطوير القدرات الإدارية والسياسات العامة / إدارة الأنظمة الدولية / MSI / آب 2007-آب 2009

مشاريع الوكالة الأمريكية للإنماء / USAID/ العراق / بغداد.

وزير المياه والري / حكومة المملكة الأردنية الهاشمية. تموز 2005 -تشرين ثاني

2005

وزير التنمية السياسية / حكومة المملكة الأردنية الهاشمية تشرين الأول 2004 -نيسان

2005

أستاذ الاقتصاد / جامعة اليرموك / اربد / الأردن تشرين أول 2002 -تشرين

	ثاني 2004
نائب رئيس الجامعة الهاشمية / الزرقاء / الأردن / معار من جامعة اليرموك.	تشرين أول 1996 - أيلول 2002
رئيس مجلس اعتماد مؤسسات التعليم العالي / مجلس التعليم العالي / عمان / الأردن	أيلول 1999 - أيلول 2001
العميد المؤسس لكلية الاقتصاد والإدارة في الجامعة الهاشمية / معار من جامعة اليرموك	تشرين أول 1995 - أيلول 1996
نائب عميد كلية الاقتصاد والإدارة / جامعة اليرموك	1990-1994
أستاذ الاقتصاد المشارك / جامعة اليرموك / اربد / الأردن	1988-1989
خبير استشاري / مجلس القوى العاملة / الرياض / المملكة العربية السعودية (اجازة تفرغ علمي)	1987-1988
مساعد عميد كلية الاقتصاد والإدارة / جامعة اليرموك / اربد / الأردن	1985-1987
رئيس قسم الاقتصاد / كلية الاقتصاد والإدارة / جامعة اليرموك.	1983-1985
نشاطات أكاديمية وعلمية وأخرى	
عضو اللجنة الاستشارية للقوى العاملة / عمان / الأردن	1982-1983
عضو صندوق الحسين للدراسات التنموية / عمان / الأردن	1982-1983
عضو مجلس البحث العلمي / جامعة اليرموك	1985-1986
مستشار اقتصادي / مشاريع البنك الدولي في دعم قطاع التعليم في الجمهورية اليمنية (ثلاثة أشهر) .	1992
عضو مجلس البحث العلمي / جامعة اليرموك	1994-1996
عضو المجلس الاقتصادي الاستشاري / رئاسة الوزراء / عمان / الأردن.	1995-1996
عضو اللجنة التحضيرية للخطة الخمسية للتنمية 199-2003 / اللجنة القطاعية للقوى البشرية / عمان / الأردن.	1998
عضو " الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية / القاهرة / جمهورية مصر العربية.	1998-الآن
عضو مجلس امناء جامعة الزيتونة الخاصة	1999-2001
عضو مجلس امناء جامعة العلوم التطبيقية الخاصة	2002-2005

عضو اللجنة التوجيهية لدراسة أثر الاتفاقات الدولية على الصناعات الصغيرة والمتوسطة / المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا / الأردن	2002-2003
عضو لجنة اعداد سيناريوهات الدراسات المستقبلية" الأردن 2020 . عمان / الأردن	2002-2003
نائب رئيس الجمعية الأردنية للبحث العلمي / عمان / الأردن.	2002-2004
رئيس مجلس إدارة" الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية"، / القاهرة / جمهورية مصر العربية.	2002-2007
عضو مجلس امناء المركز الوطني لحقوق الإنسان / عمان / الأردن	2010-2011
عضو مجلس أمناء جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا / عمان / الأردن	2011-2012

المجالات والاهتمامات البحثية

اقتصاديات القوى البشرية؛ اقتصاديات العمل؛ اقتصاديات التعليم؛ التجارة الدولية؛ الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي؛ قضايا الخصخصة؛ الاقتصاد الاجتماعي.

الإشتراكات

تناشد الجمعية السادة الأعضاء بضرورة الإسراع بسداد متأخرات اشتراكاتهم عن السنوات السابقة وكذا اشتراكاتهم عن العام الحالي 2019 و يمكنكم سداد الاشتراكات بإحدى الوسائل التالية .

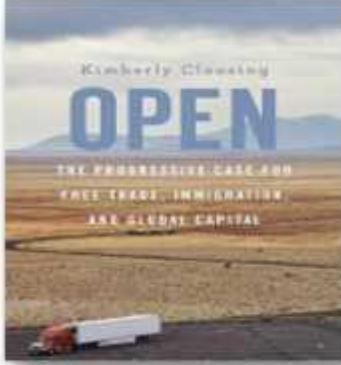
نقدا أو بشيك

مصرفى بإسم الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية وعلى عنوانها بالقاهرة

تحويل بنكي

على حساب الجمعية رقم (1303070758803500016) بالجنيه المصرى ، وحساب رقم (1303060758803500016) بالدولار الأمريكى، على البنك الأهلى المصرى - فرع الخليفة المأمون - بالقاهرة .

جديد المكتبة الاقتصادية

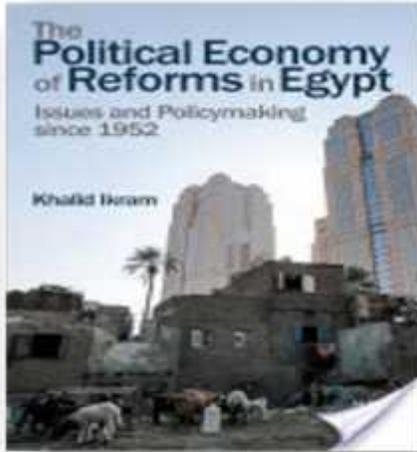


الإنفتاح الاقتصادي : تزايد أهمية التجارة الحرة والهجرة إلى الولايات المتحدة ورأس المال العالمي.

تأليف : **كيمبرلي كلوزنج**

حول الكتاب :

في ظل ما تشهده التجارة العالمية من تقلبات لم تحدث منذ عقود واتجاه اليسار واليمين على السواء نحو تبني السياسات الحمائية، ترى مؤلفة الكتاب أن الاقتصاد الحر والمفتوح لا يزال هو أفضل وسيلة لتعزيز مصالح العاملين الأمريكيين. ويستعرض الكتاب استراتيجيات لتدريب العمال، وتحسين السياسات الضريبية، وإقامة شراكة بين العمالة والأعمال .



الاقتصاد السياسي للإصلاحات الاقتصادية في مصر

صنع السياسات منذ عام 1952

تأليف : **خالد إكرام**

حول الكتاب :

ما هي السمات الهيكلية طويلة الأجل للاقتصاد المصري؟ ما هي العوامل التي سهّلت أو أعاققت أدائه؟ يسعى هذا الكتاب ذا الأهمية الخاصة والذي يأتي في وقته إلى الإجابة على هذه الأسئلة وغيرها؛ حيث يناقش أهم القرارات الاقتصادية التي أثرت على الاقتصاد المصري منذ عام 1952 والعوامل السياسية المحركة لها .

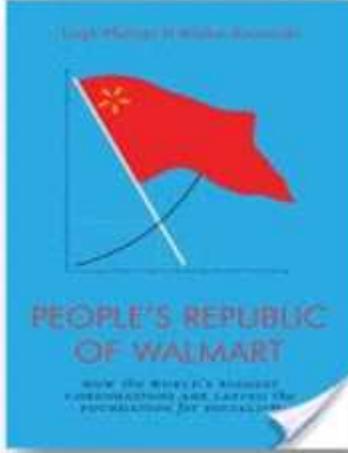
ويستند الكتاب إلى الخبرات الواسعة والمعرفة الممتدة لمؤلفه، الدكتور خالد إكرام، في مجال صنع السياسات الاقتصادية، حيث يستعرض السمات الأساسية والثابتة للاقتصاد المصري وأدائه منذ عام 1952، وعملية صنع السياسات والنمو والتغيرات الهيكلية في ظل حكم الرؤساء المتعاقبين لمصر منذ ذلك الحين وحتى يومنا هذا

جمهورية ولمارت الشعبية

كيف تضع أكبر الشركات في العالم أسس الاشتراكية

تأليف : ليغ فيليبسوميثال روزورسكي 2019

حول الكتاب :

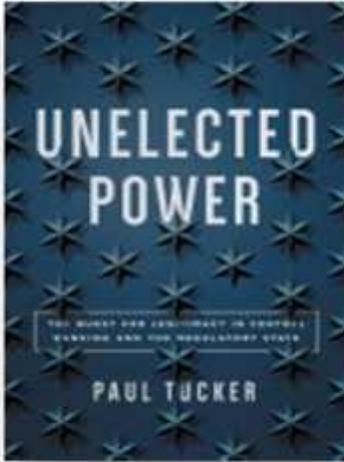


يناقش الكتاب كيف يمكن إدراج كافة الشؤون الاقتصادية ضمن عملية صنع القرار الديموقراطية، فمع التطورات التي شهدتها تكنولوجيا المعلومات خلال العقود الأخيرة وظهرت المؤسسات الجماعية حول العالم، أصبح التخطيط الديمقراطي لصالح البشرية جمعاء أكثر أهمية وعلى وشك أن يتحقق أكثر من أي وقت مضى.

السلطة غير المنتخبة : البحث عن الشرعية في الصيرفة المركزية والدولة التنظيمية

تأليف : بول تاكر

حول الكتاب :



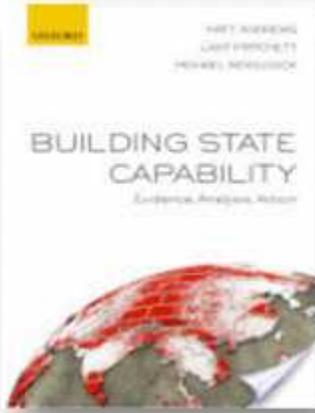
ظهر المصرفيون المركزيون بعد الأزمة المالية كركيزة ثالثة للسلطة غير المنتخبة بجانب القضاء والجيش. إلا أنهم وخلافا للقادة المنتخبين ديمقراطيا، لا تأتي سلطتهم من الشعب مباشرة. في هذا الإطار يتناول الكتاب المبادئ الأساسية لضمان محافظة المصرفيين في البنوك المركزية، والتكنوقراط، والجهات التنظيمية، وغيرهم من الأجهزة الإدارية للدولة على الصالح العام وعدم إساءة استخدام السلطة.

يعتمد مؤلف الكتاب، على خبرته الشخصية التي كونها من عمله لعدة سنوات في صنع السياسات المحلية والدولية لمعالجة القضايا الكبيرة التي تثيرها السلطة غير المنتخبة، ويثري النقاش بأمثلة من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا والاتحاد الأوروبي. كما يمزج بين الاقتصاد والنظرية السياسية والقانون العام عند مناقشته للشروط الواجب توافرها لضمان تفويض السلطة مع عزلها سياسيا بحيث تكون سلطة مشروعة من منظور الديمقراطية الدستورية وحكم القانون. ويشرح تاكر السبب في ضرورة أن يتلاءم الحل مع كيفية هيكلية الحكومة في الواقع، ولماذا يحتاج التكنوقراط ومراقبوهم السياسيون إلى حوافز لجعل النظام يعمل على النحو المنشود.

بناء قدرات الدولة : الدليل والتحليل والعمل

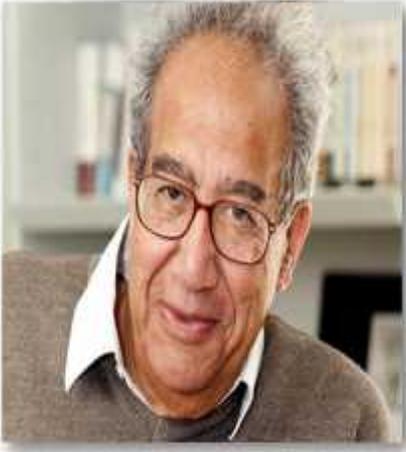
تأليف : مات أندرو، لانت بريتشيت، ومايكل ولكوك 2017

حول الكتاب :



تلعب الحكومات دورا رئيسيا في عملية التنمية، فهي التي تتبنى الإصلاحات والسياسات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية. إلا أن كثيرا من هذه التدخلات له تأثير محدود، فنجد مدارس تُبنى وأطفال لا يتعلمون، أنظمة تكنولوجية متوفرة ولا يتم استخدامها، وخطط موضوعة ولا يتم تنفيذها، وهو ما يكشف وجود فجوات في قدرات الدولة، وضعف عملية بناء هذه القدرات.

في هذا الإطار يناقش الكتاب دلائل وجود عجز في قدرات العديد من البلدان، وافتقار الحكومات إلى القدرات الأساسية حتى بعد تنفيذها لإصلاحات متعددة وبذل جهود مستمرة لعقود من الزمان بهدف بناء قدرات دولها. ويقوم الكتاب بتحليل هذه الدلائل، محددًا أسباب عدم تقدم العديد من الحكومات - وخاصة محاكاة وتبني الحلول المثلى التي اتبعتها دول أخرى بحيث تبدو أكثر قدرة حتى لو لم تكن كذلك، ومن ثم تتحمل أحمالا ثقيلة (حيث تتبنى هذه الحكومات آليات جديدة لا تستطيع في واقع الأمر إنفاذها بنجاح نظرا لضعف القدرات المتاحة لديها). ثم يبين الكتاب للحكومات سبل الخلاص من هذه الحالة من خلال التكيف المتكرر مع المشكلة؛ بحيث تتمكن الحكومات من إيجاد وتطوير الحلول المناسبة للمشكلات التي تواجهها. ويناقش الكتاب هذه العملية بأسلوب عملي لكي يتمكن القراء من تطبيق الأدوات والأفكار الواردة فيه على تحديات القدرات التي يواجهونها في حياتهم؛ حيث تساعد هذه التطبيقات القراء على ابتكار سياسات وإصلاحات يكون لها تأثير أكبر من مثيلاتها في الماضي



أشهر مؤلفات الراحل الدكتور جلال أمين

ماذا علمتني الحياة

يتناول ذلك الكتاب السيرة الذاتية للدكتور جلال أمين التي كتبها بنفسه بأسلوب فريد جعلها أداة سبر للمجتمع الذي نشأ فيه، فاذا به يقارن بين ظروف نشأته وظروف نشأة والده ثم أولاده وأحفاده.

ماذا حدث للمصريين؟ تطور المجتمع المصري في نصف قرن - 1945

إلى 1995

هو أشهر كتاب للمفكر الكبير الدكتور/ جلال أمين، يحلل فيه بطريقته السهلة العميقة ما حدث من تغيرات في حياة المصريين خلال النصف قرن الماضي.

وصف مصر في نهاية القرن العشرين

يقدم هذا الكتاب تصويراً بارعاً لما آل إليه المجتمع المصري في نهاية القرن العشرين

عولمة القهر

يشرح هذا الكتاب ما أسفرت عنه أحداث سبتمبر من زيادة حدة القهر، وعلى الأخص للعرب والمسلمين.

كشف الأفتعة عن نظريات التنمية الاقتصادية

يتتبع هذا الكتاب الهام التغيرات العريضة التي طرأت على الفكر الاقتصادي في موضوع التنمية والتخلف عبر القرون الخمسة الماضية.

فلسفة علم الاقتصاد

كتاب للقارئ المتخصص في الاقتصاد، وغير المتخصص على السواء، فهو بمثابة مقدمة لعلم الاقتصاد.

الماركسية

يعتبر الكتاب بمثابة مقدمة لفكر ماركس، تناوله الدكتور جلال أمين بأسلوب بسيط وسهل خالي من تعقيدات الماركسيون التقليديون.

العولمة

يتناول الكتاب شرح حقيقة «العولمة» ومخاطرها.

خرافة التقدم والتأخر

يثير الكتاب شكوكاً كثيرة في صحة الاعتقاد بفكرة التقدم والتخلف، وفيما إذا كان من الجائز وصف

دول أو أمم بأنها متقدمة، وأخرى بأنها متخلفة أو متأخرة.

الاقتصاد والسياسة والمجتمع في عصر الانفتاح

يدور الكتاب حول الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للانفتاح الاقتصادي.

تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية

يحاول الكتاب إعادة الجانب الاقتصادي من مشكلة التنمية إلى حجمه الطبيعي، والنظر إليه كجزء من هدف أكبر وأخطر.

عصر التشهير بالعرب والمسلمين

يتناول هذا الكتاب، من زوايا مختلفة، هذه الحملات الظالمة محلاً وسائلاً وأهدافها، أملاً في أن يساهم في وقف ما أصاب العرب والمسلمين بسبب هذا التشهير، من تدهور في ثقتهم في أنفسهم وفي عدالة قضيتهم.

شخصيات لها تاريخ

يتيح هذا الكتاب الاقتراب الحميم من شخصيات شهيرة في التاريخ العربي والعالمي

العالم عام 2050

يحاول الكاتب ان يحلل تاريخ العالم الاقتصادي لتوقع ما سيحدث للعالم في المستقبل.

محنة الدنيا والدين في مصر

يتناول الكتاب طبيعة العلاقة بين الدين والدنيا، وما يجب أن يكون عليه "الحجم الطبيعي" للدين في الحياة، ومدى أثر هذه العلاقة على المجتمع المصري والثورة المصرية.

الإشتراكات

تتناشد الجمعية السادة الأعضاء بضرورة الإسراع بسداد متأخرات اشتراكاتهم عن السنوات السابقة وكذا اشتراكاتهم عن العام الحالي 2019 و يمكنكم سداد الاشتراكات بإحدى الوسائل التالية .

نقدا أو بشيك

مصرفى بإسم الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية وعلى عنوانها بالقاهرة

تحويل بنكى

على حساب الجمعية رقم (1303070758803500016) بالجنيه المصرى ، وحساب رقم

(1303060758803500016) بالدولار الأمريكى، على البنك الأهلى المصرى - فرع الخليفة المأمون -

بالقاهرة .

وجه من الجمعية



فقرة مخصصة للتعريف بأعضاء الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

الأستاذ الدكتور / جميل سالم العريفي (1)

- بكالوريوس تجارة جامعة الإسكندرية 1984 م ماجستير في العلاقات الاقتصادية الدولية 2001 م، دكتوراه في التخصص وعلاقتها بالموازنة اليمنية 2005 م جمهورية آذربيجان .
- عدد من الدورات في مجال الموازنة العامة للدولة ، والمحاسبة الحكومية، والمراجعة ، وفي مجال السياسات المالية والنقدية من صندوق النقد الدولي بواشنطن 1994 م وصندوق النقد العربي بأبو ظبي 1991 م .
- المشاركة في عدد من اللقاءات والاجتماعات مع بعثات صندوق النقد العربي والدولي والبنك الدولي.
- المشاركة في المؤتمرات الاقتصادية الأول والثاني في جامعة صنعاء .
- باحث ثم مدير إدارة ثم مدير عام مكتب المالية بمحافظة أب ، مدير عام الموازنات الاقتصادية ، مدير عام إيرادات النفط والمعادن ، مدير عام التنظيم وحسابات الحكومة ، وكيل قطاع الوحدات الاقتصادية المساعد ، ومستشار وزارة المالية .
- عضو لجنة كادر المعلم ، ولجنة كادر الجامعات ، ولجنة كادر القضاء ، ولجنة تأهيل أعضاء هيئة تدريس الجامعات .
- عضو اللجنة الفنية لإعداد موازنة الدولة لمدة أربعة عشر عام .
- عضو مجلس إدارة صندوق التدريب المهني، عضو مجلس إدارة مؤسسات الطرق والجسور ، عضو مجلس إدارة شركة مأرب للتأمين .
- رئيس لعدد من لجان التصفية للمؤسسات المخصصة والمصفاة .

(1) أستاذ المالية العامة والحسابات القومية المشارك بجامعة تعز – وكيل وزارة المالية سابقاً – المالية .

- محاسب قانونى مرخص من عام 1995 وعضو جمعية المحاسبين والمراجعين القانونيين فى اليمن .

- عضو جمعية البحوث الاقتصادية العربية / القاهرة .

صدر له عدد من الكتب والأبحاث والدراسات العلمية منها :-

* اقتصاديات المالية العامة .

*الخصخصة وعلاقتها لعجز الموازنة اليمنية .

*العلاقات الاقتصادية الدولية .

*سعر الصرف فى اليمن وتأثيره على السياسات المالية .

*السياسات المالية وتأثيرها على عجز الموازنة اليمنية .

*الدعومات وتأثيرها على الموازنة اليمنية .

*تصور لمواجهة الصعوبات فى الاقتصاد اليمنى .

صدر له عدد من الأبحاث فى المجالات العلمية المحكمة منها :-

*السياسة المالية وأثرها على المستوى العام للأسعار خلال الفترة (2000-2008) .

*العلاقة بين التضخم وبرنامج الإصلاح والتوظيف الاقتصادى الكلى فى الجمهورية اليمنية

(1995-2008) .

*اختلال ميزان المدفوعات وكيفية علاجه فى الجمهورية اليمنية .

*السياسات المالية والضريبية وتأثيرها على التضخم الاقتصادى فى اليمن (2000 - 2007) .

الإشتراكات

تناشد الجمعية السادة الأعضاء بضرورة الإسراع بسداد متأخرات اشتراكاتهم عن السنوات السابقة وكذا اشتراكاتهم عن العام الحالى 2019 و يمكنكم سداد الاشتراكات بإحدى الوسائل التالية .

نقدا أو بشيك

مصرفى بإسم الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية وعلى عنوانها بالقاهرة

تحويل بنكى

على حساب الجمعية رقم (1303070758803500016) بالجنيه المصرى ، وحساب رقم

(1303060758803500016) بالدولار الأمريكى، على البنك الأهلى المصرى - فرع الخليفة المأمون -

بالقاهرة .